

حول تأهيل السياسيين وتعزيز التكامل في العمل

شعوان جبارين

شكرا لمؤسسة ياسر عرفات لتنظيم هذه الندوة، البالغة الأهمية بموضوعها. شكرا لجهودكم وحضوركم أولا جميعا، هذا شيء مهم ولكن باعتقادي هذه الندوة وغيرها يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ان توجه السياسيين وفي الدرجة الأساس سياسيينا من احزاب وقيادة سياسية ووزراء، يجب ان يتوجه لوضع برنامج من خلال ورشات عمل وندوات لتوضيح هذه الفتوى، أقول ذلك ليست مبالغة بأن الفتوى تصلح لتكون مادة لنيل درجة الماجستير كاملاً في أي جامعة، عندما يتعلق الأمر بمبادئ القانون الدولي وقواعد واحكام اتفاقيات عديدة، وفيما يتصل بالموضوع الفلسطيني.

هذا ليس من باب التبرير بل إني دائماً أقول ذلك، حيث يقولون لنا ونحن نعلم ذلك جيدا وحتى في العالم ان لدينا كنز هائل اسمه الفتوى ولم نستخدمه بعد، عندما نتوجه الى كل المحافل والى ندوات شبه دولية وغير دولية، فالشيء الأساس الذي يركز عليه المتحدثون والمتحدثات هو موضوع الفتوى، لا يمكن أن نهرب من الفتوى فهي بنيت على قواعد القانون الدولي، وبالتالي وبما انها تتعرض لموضوع القانون الدولي يجب ان تعرضها لموضوع الفتوى، فالفتوى اليوم تدرس لكل طلبة القانون الدولي في العالم، فعندما يأتوا الى موضوعات معينة، يسيروا الى الرأي الاستشاري الذي ينبثق عن محكمة العدل العليا مثل موضوع الجدار.

ومثال على ذلك موضوع الحسم بين القانون الدولي والانساني وبين حقوق الانسان كاتفاقيات جنيف وغيرها، حيث تعرضت الفتوى له وهي الوحيدة التي حسم فيها هذا الجدل، فهي قالت ان هناك التزامات على دولة الاحتلال حيث أن قانون حقوق الانسان لا يطبق فقط بالاطار الوطني للدولة وانما بالمنطقة التي تمتد وهنا ليس لها سيادة فلا نتحدث عن سيادة، ولكن الحديث عن سيطرتها على هذه الارض فعليا. النقطة الثانية انا اتفق مع ما قاله الدكتور ناصر تماما واضيف مسألة وهي ذكرت من قبل الدكتور كمال بأن المحكمة من خلال الفتوى قالت ان الموضوع ليس ثنائياً فلسطينياً اسرائيلياً، فهي ملك الامم المتحدة وهي مسؤولة عنه من زمن الانتداب وما بعد، وقرار التقسيم وغيرها من المسائل، وبالتالي أعطتنا أعلى هيئة دولية قضائية شيئاً مهماً، فهي تعرضت للموضوع الفلسطيني بمفاصله الاساسية، والشيء الآخر بردها على الاحتلال وعلى امريكا في بعض التحديات

في المحكمة، طرحت العديد من المسائل حيث فندت الرواية الاسرائيلية والحديث الاسرائيلي مما يؤدي الى تسليحنا قانونيا وسياسيا، فمثلا عندما قالوا انهم في حالة دفاع مشروع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة، لم تأخذ المحكمة بهذا الكلام وردت بأنكم مسيطرون، دولة احتلال ومسيطرون على الأرض، وانا بالتالي ارى ان الرد شيء مهم وايضا ارى ان هذا مهم للخطاب والاطار السياسي، هناك البعض يحسب مئة حساب قبل ان يطلع الجملة او العبارة، انت مدعوم قانونيا فتصوروا ان السياسي عندنا مسلح بالموقف القانوني وما يقول القانون فالخطاب يختلف نصيح لا نخاف في أي مسألة ولا نتحدث انصاف جمل في بعض القضايا، ومنها في موضوع حق الدفاع الشرعي عن النفس حسب المادة كذا وكذا، قالت المحكمة شيئاً مهماً، كما تؤكد على نقطة ثانية طلب الحديث عنها وهي كيف تم استخدام الفتوى، فأقول ان هذه الفتوى كبيرة وكل كلمة محسوبة وكاملة، وهي مادة للتدريس كبيرة جدا ونحن لم نستخدم منها شيئاً، ولو تحدثنا لمدة أربع ساعات لن نتحدث بإسهاب عن الموضوع فكل مرة نسمع متحدثين. كنا في جنيف قبل اسبوعين من اجل موضوع الأسرى واللجنة المعنية للأمم المتحدة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي التي نظمت اللقاء ونظمت ندوة شبيهة على مدى يومين والشئ الوحيد الذي كان حاضرا من خلال مداخلات كل الخبراء هي الفتوى، حيث قالوا شيئاً هاماً ونكتشف في بعض المرات شيئاً جديداً ومن هذه الاشياء انها رتبت مسؤوليات على هذه الدول وبرأيي ان هذا الهم، فهي قالت انه ليس فقط على الدول ان يكونوا سلبين فقط ويعترفوا بالجريمة بل قالت عليكم فعل ايجابي وقد تطرق لها الدكتور ناصر من قبل، ولكن تؤكد على انها مدخل هام جدا لقيادة سياسية لتأخذ توجهاً وتضع استراتيجية في هذا الموضوع لخطوات عملية محددة للمسائل المطروحة وفي كل المحافل وتحديدا الأمم المتحدة، ونقول ببساطة ان بعثة فلسطين تستطيع تقديم مشاريع للدول نفسها للحصول على أشياء نبني عليها، ومثلا الأمين العام حيث نستطيع القول ان الفتوى كانت مبنية في تسلسل واضح ومعروف اين الطريق، مجلس الأمن استنفد حاله وقبلها موضوع الجلسة الاستثنائية الطارئة العاشرة حيث استنفد هنا مسائل واغلق الفيتو وجمعية عامة جاءت تتكلم في الموضوع فتحدثت فيها اكثر من مرة وبعدها جاء موضوع السؤال، وهذا يدل على ان هناك نسفاً الى حد ما جيد ومفيد، ولكنه تلاشى حيث ان الكنز بين ايدينا ولكن لم نستفد منه، وهنا اعطي مثلاً واحداً أن الامين العام يعمل تقريراً ببساطة يرى كل الدول هل قامت بمسؤولياتها أم انها فقط امتنعت عن التصويت أو اعترفت بخطأ وحقائق الامر الواقع، وماذا كانت ردة فعلها على اسرائيل وكيف ضغطت عليها وكيف التزمت بموضوع الفتوى وهنا يجب ان نفحص ما هي الشركات في هذه البلدان التي قامت بوقف استثماراتها وهذا تداركناه اخيرا في مجلس حقوق

الانسان واجتماعه الذي انعقد في شهر آذار/ مارس من هذه السنة والتعاون الذي حدث بين مؤسسات المجتمع المدني والبعثة هناك هو الذي ساعدنا بالرغم من انه في لحظة من اللحظات كان موضوع تساؤل. كنا قد وضعنا أرجلنا في الحيط وقلنا ابنوا على ذلك بالرغم من أننا كنا تحدثنا عنها في السنوات السابقة ورفضت سياسيا، والسبب كان اننا لا نريد ان نتورط مع الاوروبيين وغير الاوروبيين، في الاجتماع الاخير لمجلس حقوق الانسان وضع شيء عن الشركات وطلب من الامين العام تقديم تقرير العام القادم عن دور الدول في تحذير شركائها واذا كانت هناك شركات لها استثمارات واعمال تجارية او غيرها في المستوطنات مخالفة للقانون وفتوى الجدار وغيرها.

ان النقطة الاساسية التي بنينا عليها الرأي او بني عليها الرأي من قبل المكتب هناك او بتعاون مع مؤسسات هي الفتوى، وبالتالي فإن ما قدم للمندوبين الاوروبيين هو الورقة الداعمة حيث أن جزءاً منها كان حول قرارات الاتحاد الاوروبي وقانون الاتحاد الاوروبي وبالطبع منها الفتوى، وبالتالي اقول ان لا هذه الندوة ولا اخرى تكفيها واقترح ان تأخذ مؤسسة ياسر عرفات استكمالاً لها بأن تكون ندوة مخصصة للقيادة السياسية من احزاب ومسؤولين لتوضيح الفتوى وما يترتب عليها من ايجابيات وسلبيات بكل ابعادها حول القضية الفلسطينية، فعندما نتحدث عن القرار ١٨١ او غيره او الحديث عن مسؤولية الامم المتحدة فنحن نعيد الامر الى مظلة مهمة وهي الامم المتحدة وتخرج من مضمار الولايات المتحدة المنحازة وخصوصا ان هناك جهودا في هذا المجال في عام ١٩٨٠-١٩٨١ وقد طرح عقد مؤتمر في ذلك الوقت في جنيف، وامريكا أوقفت الموضوع وهنا بالتالي لا ابالغ عندما اقول اننا نملك كنزاً وايضا لا ابالغ عند القول انها انجاز كبير ولا نريد اكبر منه، والكل كان يقول اننا نريد فتوى ثانية والكل يشير علينا بأن مثل تلك الفتوى لا تلزم، انتم اخذتم قراراً من محكمة العدل الدولية لم يقرر بهذا الشأن او الشكل واليوم لو ذهبتم الى هذه المحكمة تجدونها محافظة في موقفها من موضوع الجدار كان قراراً غير عادي وهذا لان قضيتنا عادلة والاحتلال منتهك لقواعد القانون الدولي، وبالتالي كان هناك اجماع لحد الكمال والقليل الواحد الذي امتنع خارج الاجماع امتنع لمسائل تقنية ولم يمتنع في جوهر الموضوعات فالمسائل التقنية لم نختلف معه فيها.

أما كيف نعمل اذا توفرت إرادة سياسية حقيقية في هذا المجال فكل يوم نستطيع عمل قصة ولا احد يستطيع القول أننا متطرفون سياسيا او غير سياسيا، ولكن الدور يمكن أن يخسرك فهذا شيء قانوني حيث يمكن ان يجعلك تتشابهك مع الامريكان او الاسرائيليين او غيرهم وهذا شيء مهم.

اختم بعبارة: في الرأي الاستشاري قالت اسرائيل أن ليس من المسموح للفلسطينيين ان يظلموا يضربونا ويفجروا، ونحن نعمل الجدار من اجل حماية مواطنينا، وحجتهم أنه في القانون الدولي

لا يجوز لأحد ان ينتفع بعمل باطل قام هو بعمله وبهذا لا يستطيع الفلسطينيون الهجوم علينا وينتفعوا من القانون ضد الجدار، وقد ردت المحكمة ان هذا الطرح غير صحيح وبالتالي ارى ان هناك تفاصيل في الرأي قراءتها مفيدة وهناك مساحة تبدأ ولا تنتهي بشكل يومي في كل المجالات. وأقول للمسؤول السياسي الذي يتحدث عن مواجهة الجدار، وبالنسبة لموضوع تبادل الاراضي الجواب موجود في الرأي الاستشاري لأن تبادل الأراضي هو من اجل إبقاء المستوطنات، فلا يمكنك أن تشرع الجريمة، وانا في رأيي حان الوقت للمسؤول الفلسطيني للقول أن هذا ضد القانون الدولي الانساني.

حان الوقت بالرغم من اننا رفعنا عشرين مذكرة عن هذا الموضوع واصدرنا بحثاً في هذه المسألة وقدمناه لكل المسؤولين الحكوميين.

اولا واخيرا هي ارادة سياسية والشئ الاخر أن تعطي الخبز للخباز وان تقول لكل الناس الذين لهم علاقة بالموضوع من مستشارين وممارسين وقانونيين ماذا تقترحون علينا وكيف نقوم بهذه الخطوة.